

المركز الاستشاري للدراسات والنوشتى

The Consultative Center for Studies and Documentation



سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، دون التدخل فيها بالتحليل أو المناقشة

سلسلة البحث الراجع

العدد الرابع

الأقباط

تشرين الثاني ٢٠١١

إعداد: مديرية المعلومات
فرع البحث الراجع

سلسلة البحث الراجع: ٤

الأقباط

تشرين الثاني - ٢٠١١

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for
Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات .

سلسلة البحث الراجع: سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، دون التدخل فيها بالتحليل أو بالمناقشة .

– إعداد: مديرية المعلومات

فرع البحث الراجع

– صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق .

– تاريخ النشر: تشرين الثاني ٢٠١١م الموافق ذو الحجة ١٤٣٢هـ

– رقم السلسلة: ٤

– الطبعة: الأولى

– حقوق الطبع محفوظة للمركز

بعر حسن – خلف الفانتزي وورلد أوتوستراد الأسد – بناية الإنماء غروب الطابق الأول .

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

فهرس المحتويات

٥	مقدمة
٧	من هم الأقباط؟
٩	تاريخ الأقباط في مصر:
١١	الأقباط بعد ثورة ٢٣ يوليو
١٣	العلاقة بين الأقباط والتيارات الإسلامية في مصر:
١٧	موقف الأقباط من التيارات الإسلامية:
١٩	موقف الكنيسة القبطية من قانون الردّة
٢١	الأقباط والقومية العربية
٢٣	مواقف حول مقولة اضطهاد الأقباط:
٢٥	موقف المسيحيين الأقباط والأنبا شنودة من الثورة المصرية:
٢٧	مشاركة الأقباط في الثورة
٢٩	مطالب الأقباط في مصر:
٣١	ملاحق
٣٥	المراجع والمصادر:

مقدمة

عاد في الآونة الأخيرة إلى الواجهة الحديث عن وضع الأقباط في مصر خصوصاً بعد حادثة أمبابة التي أعقبت الثورة المصرية ولكن هذه الحادثة لم تكن الأولى فقد وقع من قبل العديد من الحوادث نتيجة إشكالات بين المسلمين والأقباط، وكانت توجه الاتهامات فيها تارة إلى الإسلاميين وطوراً إلى النظام عبر رعايته للفتنة، وأبرز هذه الاتهامات ما وجه إلى وزير الداخلية السابق حبيب العادلي في قضية تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية. ولم تنته الأمور عند هذا الحد بل توجت أخيراً بحادثة ماسبيرو الدامية ما فتح الباب على مصراعيه للفتنة الطائفية في مصر ومرادنا هذا البحث تسليط الضوء على الأقباط في مصر، تاريخهم وواقعهم الحالي، وذلك من خلال ما نشرته الصحف وتناولته الكتب في هذا المجال.

من هم الأقباط ؟

قبل الفتح العربي لمصر عرف العرب أهل مصر باسم « القبط »، كما سمّوا مصر « دار القبط »، ولما كان المصريون إذ ذاك مسيحيين فقد استعمل العرب كلمة « قبطي » أو « نصراني » عند الإشارة إلى سكان البلاد الأصليين. (١)

وتنحدر كلمة « قبطي » من التحريف اللغوي اليوناني لكلمة « ايجبتوس » التي أطلقها اليونانيون على مصر ووادي النيل.

وبات مصطلح « قبط » يدلل إجرائياً على المصريين « المسيحيين » في ظل الوجود الإسلامي واعتناق غالبية السكان المحليين للإسلام. (٢)

يُعدّ الأقباط في مصر أكبر الطوائف المسيحية في الشرق الأوسط، وواحدة من أقدمها، وهم يمثلون وفقاً لبعض التقديرات ما بين ٦ و ١٠ في المئة من نحو ٨٠ مليون مصري. وتقول الكنيسة القبطية إن عدد أتباعها عشرة ملايين في مصر. ويشكل الأقباط الأرثوذكس برئاسة بطريرك الأقباط الأرثوذكس والكراسة المرقسية في مصر الأنبا شنودة الثالث الغالبية العظمى من الأقباط وبينهم ١٦٥ ألف قبطي كاثوليكي يتبعون روما ويرأسهم البطريرك أنطونيوس نجيب الذي رفعه البابا بنديكتوس السادس عشر إلى رتبة كاردينال في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٠. (٣)

تأسست الكنيسة الأرثوذكسية المرقسية القبطية ومقرها الإسكندرية على يد القديس مرقس الذي قدم البلاد بين عامي ٤٨ و ٦٤. وتتمتع الكنيسة القبطية باستقلالها عن المراكز الكنسية الأخرى في العالم، أي أنها كنيسة وطنية مصرية مستقلة. (٤)

تقف الكنيسة القبطية بصلافة للدفاع عن « الطبيعة الواحدة » للمسيح والإرادة الواحدة، أي لاهوتية المسيح وليس ناسوتيته، وقد تطوّر الصراع اللاهوتي إلى قتال دموي سقط فيه آلاف الشهداء من الأقباط على يد كرادلة روما وبيزنطة. وقد قتل حوالي ثلاثين ألف قبطي على يد مسيحيي أوروبا من أجل خلاف مذهبي مما أدّى إلى كراهية اقباط مصر لأوروبا المسيحية ورحبوا بالإسلام كبديل لهذا الاضطهاد. (٥)

١- أبو سيف، يوسف، الأقباط والقومية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ١٥.

٢- بشارة، عزمي، هل يصحّ الحديث عن ملف قبطي في مصر، دراسة على الانترنت، ٢٠١١/٥/١٣.

٣- كبرى الطوائف المسيحية في الشرق، جريدة النهار، ٢٠١١/١/٤.

٤- بغدادي، عبد السلام، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٥- مجلة معلومات، ع ٤٥، آب / أغسطس ٢٠٠٧.



تاريخ الأقباط في مصر:

مرّ تاريخ الأقباط في مصر بثلاث مراحل هي: مرحلة ما قبل الإسلام، ومرحلة الفتح العربي الإسلامي، ومرحلة العهد العثماني والاحتلال البريطاني لمصر.

تتلخص مرحلة ما قبل الإسلام بالعهد الروماني فبعد أن أصبحت مصر ولاية رومانية شعر المصريون الأقباط بمرارة من التدخل الأجنبي وراحوا يقاومونه. وقد تعرّض الأقباط للاضطهاد والتعذيب من قبل الدولة الرومانية لدرجة أن القمع الدموي بلغ ذروته في أواخر القرن الثالث، فُعُرف ذلك العهد بـ «عصر الشهداء». وفي العهد البيزنطي انفصلت الكنيسة المصرية عن الكنيسة البيزنطية وتمسّك الأقباط باستقلالهم الديني رغم محاولات الإمبراطور هرقل توحيد الكنيستين دون أن يفلح.

أما في مرحلة الفتح العربي الإسلامي فقد تمتع الأقباط بالحرية والاحترام على مدى أكثر من قرنين ونصف القرن. وسُمح لهم بعد الفتح بممارسة شعائرهم بحرية، شرط أن يدفعوا الجزية لأنهم أهل ذمة وهذه الجزية ضرورية لحمايتهم ما لم يعتنقوا الإسلام. ولكن الدولة العباسية زادت من الضرائب عليهم. أما في العهد العثماني فقد طبّقت الدولة العثمانية نظام الملة فتراجع الأقباط بمقتضاه كطائفة دينية أو ملة أمام تطوّر وتوسّع طوائف أخرى.^(١)

وعمل محمّد علي باشا عقب تولّيه الحكم في مصر على إنشاء دولة حديثة. وانعكس ذلك على أوضاع الأقباط في مصر من خلال النزوع نحو مساواة الأقباط ببقية المواطنين في الحقوق والواجبات حيث أزال محمد علي غالبية المظاهر التي كانت تؤكّد على تمييز الأقباط وتمييزهم، وألغى القيود التي كانت تفرض عليهم بشأن الطقوس والشعائر ضامناً لهم ممارسة طقوسهم الدينية بحرية تامة. وفي عهد سعيد باشا دخل الأقباط لأول مرة في سلك القضاء والجيش. وشهدت أوضاع الأقباط في عهد الخديوي إسماعيل تحسناً ملحوظاً من خلال الزيادة العددية والارتقاء العامودي في سلّم وظائف الدولة. وترسّخ مفهوم وممارسة مواطنة الأقباط في الدولة المصرية حدّ تولّي اثنين من الأقباط رئاسة الوزراء وهما بطرس غالي باشا (١٩٠٨-١٩١٠) ويوسف وهبة باشا (١٩١٩-١٩٢٠).^(٢)

وعندما اندلعت ثورة ١٩١٩ كان الأقباط يمثلون الغالبية في قيادتها حيث كانت قيادة الثورة في أيدي اثنين من الأقباط هم واصف غالي وويصا واصف اللذين شكلا هيئة إدارية مؤقتة للوفد حتى يتم تشكيل الهيئة الجديدة.

١- الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج ١٨، ص ٣٢٨.

٢- الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج ١٨، ص ٣٣٢.

وقد انصهر الأقباط في حزب الوفد وكان بعضهم في قيادة الوفد - تحت زعامة سعد زغلول وبعده مصطفى النحاس- وأخصّصهم سكرتير عام الوفد مكرم عبيد باشا الذي تولّى وزارة المالية في كل وزارات الوفد حتى سنة ١٩٤٢ .

ولقد ساعدت علمانية حزب الوفد على استيعاب الأقباط وعلى تجذير إحساسهم بالمواطنة، لكن الاحداث التي توالى بعد ذلك وتوجت بثورة يوليو ١٩٥٢ جعلت الأقباط يُحجمون عن العمل السياسي . وتحوّل نشاطهم من المؤسسة السياسية الحزبية إلى الكنيسة . وأصبحت الكنيسة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر هي الممثل الشرعي لأقباط مصر.^(٣)

٣- مجلة معلومات، ع ٤٥، آب/أغسطس ٢٠٠٧ .

الأقباط بعد ثورة ٢٣ يوليو

الأقباط في عهد جمال عبد الناصر :

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م، انخفض تمثيل الأقباط في البرلمان ووصل إلى حد التلاشي التام في بعض الفترات، وابتدعت حكومات الرئيس جمال عبد الناصر أولاً فكرة الدوائر المغلقة على بعض المرشحين الأقباط، ثم ابتدعت بعد ذلك فكرة تعيين الأقباط كبديل لعدم فوزهم في الانتخابات .

يقول محمد حسنين هيكل في دراسته عن المسلمين والأقباط في مصر بعد الثورة: « إن مجلس قيادة الثورة لم يظهر في قائمة أعضائه أي قبطي . ومع أن هناك فارقاً بين التنظيمات السياسية العلنية وتشكيلات العمل السياسي السري فإن ما آلت إليه الأحوال قبل الثورة جعل من عدم وجود ضابط قبطي في مجلس القيادة الجديد مسألة أكبر من حجمها . كما أنه بدا في أول الثورة وكأن نظامها الجديد وثيق الصلة بالإخوان المسلمين . وفي تلك اللحظة لم تكن الكنيسة القبطية في أحسن أحوالها؛ لأن بطركها الأنبا يوثاب كان يواجه أزمة داخل كنيسته نشأت من صراع بين التقليد والتجديد . وكانت الكنيسة، بواقع ما طرأ خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، قد أصبحت وحدها في الحياة القبطية ودون قيادة سياسية بارزة يعترف بها الكل، المسلمون قبل الأقباط، كما كان في زمن مكرم عبيد . ولم تكن الكنيسة في ذلك الوقت مؤهلة لهذا الدور، وكانت العائلات القبطية الكبيرة قصرت نشاطها على المجال الاقتصادي والمالي، وبالتالي فإن الدائرة القبطية كانت خالية سياسياً ليس لها نائب معتمد أو مرشح مقبول» .

وبعد إلغاء الأحزاب السياسية في كانون الثاني / يناير ١٩٥٣ بات من الصعب على أي قبطي يرشح نفسه للانتخابات العامة أن ينجح في الوصول إلى المجلس النيابي . ولذلك لم ينجح في انتخابات مجلس الأمة في عام ١٩٥٧ سوى قبطي واحد عن دائرة شبرا هو فايق فريد . ولمعالجة هذا الأمر ابتكر عبد الناصر مبدأً دستورياً جديداً هو «التعيين» وأدخل مادة جديدة على الدستور المؤقت عام ١٩٥٦ تسمح له بتعيين عشرة أعضاء في مجلس الأمة. ^(١)

الأقباط في عهد أنور السادات :

في عام ١٩٧١ قام الرئيس أنور السادات بالنص في المادة الثانية من الدستور على أن «الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع» . مما أثار سخط

١- هيكل، محمد حسنين، وجهات نظر، ٢٠١٠ .

الأقباط. وفي آب / أغسطس ١٩٧١ أعلن عزمه على إصدار قانون الردّة الذي يعاقب بالإعدام كل مرتدّ عن الإسلام واعتبر الأقباط أن ذلك القانون سيعود بهم إلى وضع «أهل الذمة». فصرّح البابا شنودة حينها بأن «مشروع القانون يتنافى مع الدستور» لأنه يستبعد أي عقيدة أخرى غير الإسلام. وفي ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ أعلن الأقباط صياماً لمدة خمسة أيام احتجاجاً على مشروع القانون، فتراجعت الحكومة عن الأخذ به.^(١)

ولما وضعت الدولة الشروط العشرة لبناء الكنائس وترميمها أثار ذلك سخط الأقباط. كما ازداد جو التوتر بين المسلمين والأقباط طوال سنتي ١٩٧٨ و١٩٧٩. وفي ١٤ أيار ١٩٨٠ ألقى السادات خطاباً هاجم فيه بعنف البابا شنودة لأن هذا الأخير رفض بعناد اقتراحه بدفع الأقباط لأن يتوجّهوا للسياحة في إسرائيل. ووضع السادات الانبا شنودة في ما يشبه الإقامة الجبرية حين راح الاب الروحي لمسيحيي مصر يجاهر برفضه الصلح مع إسرائيل واعتباره الكيان الصهيوني عدواً. وفي حزيران / يونيو وصيف ١٩٨١ وقعت أحداث طائفية دامية في القاهرة أدت إلى مزيد من الاستقطاب الطائفي. وعاد السادات يتحدث عن فتنة طائفية. وفي ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ قرر السادات سحب اعتراف الدولة بانتخاب البابا وتعيين لجنة بابوية مؤقتة من خمسة أعضاء أبرزهم الأنبا صموئيل لكي يتولّوا مهامّ الكرسي البابوي.^(٢)

الأقباط في عهد الرئيس حسني مبارك:

تباينت مواقف الأقباط من النظام السياسي المصري، فالموقف الأول ينظر بإيجابية إلى سياسة مبارك في التعاطي مع الأقباط من خلال إجراءات بناء الكنائس واعتبار عيد الميلاد المسيحي عطلة رسمية للدولة، وتدخل القيادات العليا لحل بعض مشاكلهم وإجراءات أخرى. أما الموقف الثاني فيعتبر ان الدولة لجأت إلى محاربة التيار الاصولي أو المهادنة معه مما جعلها تغفل الأقباط وقضاياهم إلا في بعض المسائل المتعلقة بالمرافق وفي بعض القضايا الاجتماعية أيضاً. وقد ظلت المشاركة السياسية للأقباط مقتصرة. على بعض النواب المعيّنين أو الوزراء في وزارات غير سيادية. فقد اقتصر تمثيل الوزراء من أصل قبطي في الحكومة الأخيرة قبيل بدء الثورة الشعبية على اثنين فقط هما يوسف بطرس غالي في وزارة المالية وماجد جورج في وزارة البيئة. وبعد تكليف أحمد شفيق بتشكيل الحكومة احتفظ وزير البيئة فقط بمنصبه.^(٣)

١- وحش الطائفية في مصر، الآداب، ٣-٤ - ٢٠٠٧.

٢- الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج ١٨، ٢٠٠٤.

٣- بشارة، عزمي، هل يصحّ الحديث عن ملف قبطي في مصر، ١٣/٥/٢٠١١.

العلاقة بين الأقباط والتيارات الإسلامية في مصر:

تتفاوت آراء ومواقف الحركات الإسلامية في مصر تجاه الأقباط وعلاقتها بهم من الإخوان المسلمين إلى الجماعة الإسلامية إلى التيار السلفي في مصر. ونبيّن ذلك من خلال مقابلات أجريت مع مسؤولين بارزين في هذه الحركات الإسلامية:

الموقف الرسمي للإخوان المسلمين:

هو أن الأقباط مواطنون لهم حقوق متساوية. ويسارع قادة الإخوان إلى القول لأي باحث في المسألة القبطية بأن السيد مكرم عبيد - السياسي الوفدي المسيحي الشهير - كان الرجل الوحيد الذي حضر جنازة الشيخ حسن البنا - نظراً لظروف القمع السياسي، وبأن القبطي الوحيد الذي انتُخب في برلمان ١٩٨٧ كان على قائمة «التحالف الإسلامي» وشعارها «الإسلام هو الحل». ولكن هذه الحقائق لا تعكس خلافات الإخوان الداخلية حول المسألة القبطية. وقد ظهرت تلك الخلافات بوضوح بعد إعلان البرنامج السياسي للجماعة في العام ٢٠٠٧ الذي جاء فيه أن القبطي لا يصلح لتولي رئاسة الجمهورية.^(١)

وفي حوار مع محمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين يجيب عن سؤال عن الأقباط: «... والأقباط لهم كل الحقوق. ولا بد أن يصاغ قانون لبناء دور العبادة يعطي المسيحيين والمسلمين حقوقهم... ولا أظلم أحداً من المسيحيين لأنني استفدت من العدل وهو ما ينطبق على حقوقهم ان يأخذوها كاملة واقول لهم لا تطالبوا بحقوقكم فقط بل طالبوا بحقوق المصريين كلهم.»^(٢)

موقف الجماعة الإسلامية:

أصدرت الجماعة الإسلامية بتاريخ ١٠-٦-٢٠٠٨ بياناً إثر سلسلة من الحوادث التي استهدفت اقباطا جاء فيه: «إن هذه الحوادث عارضة تحدث للمسلم قبل القبطي. يبدو أن أي حدث عارض لقبطي قد يحدث مثله لمسلم، يكون كاشفاً عن خلل هائل في علاقة الأقباط بالدولة والمجتمع.. وكثيرون من رجال الكنيسة القبطية باتوا ومعهم كنائسهم منغمسين حتى النخاع في العمل السياسي». واتهمت الكنيسة بـ«الإصرار على لعب دور مواز لدور الدولة، وهو ما يفسر عزوف الأقباط عن اللجوء إلى أجهزة الدولة لحل مشاكلهم بصفتهم مواطنين مصريين ولجؤهم إلى الكنيسة واحتمائهم بجدرانها ليعلنوا من خلفها

١- عاشور، عمر، مصر والاخوان المسلمون والسلفيون والاستبداديون، نشرة الاصلاح العربي، ١٢/١/٢٠١١.

٢- مقابلة مع محمد بديع، جريدة الاهرام، العدد ٤٥٣٩٢، ١٨/٣/٢٠١١.

عصيانهم للدولة وتمردهم عليها». وإن « الكنيسة تساهم في تعميق الهوة بين المواطن القبطي والدولة والمجتمع وتلعب لعبة خطيرة اعتماداً على الظروف الدولية والاقليمية، وتحاول كسب ارض لها اغتناماً للفرص، بل انها طرحت نفسها بديلاً للنظام الحاكم لدى الأقباط في أوقات كثيرة. »^(٣)

أما القيادي في الجماعة الإسلامية طارق الزمر فيقول في مقابلة معه بعد خروجه من السجن: « نؤكد أن الأقباط مثلهم مثل المسلمين في المواطنة وفقاً لقاعدة ان لهم ما لنا وعليهم ما علينا أن المسيحيين لهم حقوق وعليهم واجبات مثل المواطنين المسلمين بالضبط، وطالما يدفعون ضرائب مثلهم مثل المسلمين فإنهم غير مطالبين بدفع الجزية التي كانوا يدفعونها في مقابل الحماية في ظل الدولة الإسلامية في صدر الإسلام وما بعدها. »^(٤)

موقف السلفيين:

السلفيون في مصر هم أقل نشاطاً من الإخوان المسلمين في المجال السياسي، ونادراً ما يخرجون في مظاهرات. لكن تفاقم الأوضاع في مصر وحده الاستقطاب الديني أدّى إلى خروج المئات من السلفيين وغيرهم من المسلمين إلى شوارع الإسكندرية. وكان مطلب المتظاهرين في الشهور الماضية واضحاً لا لبس فيه: هم يعتقدون أن الكنيسة القبطية تحتجز مسيحيات اعتنقن الإسلام، ويريدون الإفراج الفوري عنهن. لكن علاقة السلفيين مع الأقباط لم تكن دائماً بهذه الحدة. ففي أواخر ثمانينيات القرن الماضي تمكنت مجموعة من الشيوخ السلفيين من تهدئة موقف كان قاب قوسين أو أدنى من الانفجار في منطقة شبرا ما بين أقباط المنطقة والجماعة الإسلامية - التي كانت لا تزال في حقبة العمل المسلح.^(٥)

أما الداعية عبد المنعم الشحات، المتحدث باسم الدعوة السلفية في مصر، فيقول في مقابلة معه عن الأقباط: «... النصرارى (مسيحيو مصر) أقلية، وان كان معظم الأقباط جنساً صاروا مسلمين وبقي بعض الأقباط أقلية دينية...» ويؤكد أن الأقباط كانوا يبتزون النظام السابق سياسياً ودينياً: « بكل تأكيد، في النصف الثاني من التسعينات بدأ هذا عندما وسوس البعض للنظام السابق بتوريث الحكم، فبدأت كل الأزمات التي تمثلت في البطش بالإسلاميين على اختلاف انواعهم، والتحالف مع بعض القيادات الدينية النصرانية، وأخذت دور الزعيم السياسي للطائفة بما يخالف الدستور والعرف والقانون عبر التاريخ، وتم القفز على ذلك بإيجاد منصب الزعيم السياسي للطائفة، وهذا ما يجب أن يكون أول ما يجب إصلاحه، ويجب دعوة النصرارى كمواطنين يرفعون مطالبهم إلى الدولة وليس عبر وسيط يأمره دينه أن يكون دوره روحياً وليس سياسياً. »^(٦)

من فتاوى بعض السلفيين تجاه المسيحيين (الأقباط):

في تحريم بناء الكنائس يقول أبو اسحاق الحويني: « في ميثاق عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه إذا هُدمت كنيسة وسقطت لا ينبغي لها أن تجدد. »

٣- جريدة الحياة ، ١١/٦/٢٠٠٨.

٤- مقابلة مع طارق الزمر، الرأي، العدد ١١٨٠٨، ٧/٢/٢٠١١.

٥- عاشور، عمر، مصر والأخوان المسلمون والسلفيون والاستبداديون، ١٢/١/٢٠١١.

٦- مقابلة مع عبد المنعم الشحات، الشرق الاوسط، ١٨/٤/٢٠١١.

وفي فرض الجزية يقول الحويني: « يجب أن يدفعها المسيحي - يقصد الجزية - وهو مدلدل ودانه. » - بنص كلامه - شرط الولاء والبراء.

وفي تحريم إلقاء السلام على المسيحيين يقول محمود المصري: « أفتي أنه لا يجوز بدؤهم - يقصد غير المسلمين - بالسلام ولا حتى القول لهم أهلاً أو سهلاً لأن ذلك تعظيم بهم ».^(٧)

٧- رفعت سيد أحمد، الوثائق الكاملة لفتاوى السلفيين ضد أقباط مصر، روز اليوسف، ٢٢/٠١/٢٠١١.

موقف الأقباط من التيارات الإسلامية:

تعددت الآراء لدى الأقباط بشأن الحوار مع الإخوان المسلمين، فمنهم من دعمه بلا حدود باعتباره محاولة جادة لإزالة الاحتقان الذي خلفته ممارسات إخوانية كثيرة، ومنهم من رفضه من منطلق عدم اليقين في جدواه. وثمة موقف آخر يمثل رأي أقباط المهجر الذين شككوا في نوايا الإخوان وأهدافهم في جر الأقباط إلى فخ سياسي. والموقف الرابع يتبناه جورج إسحق رئيس حركة كفاية الذي يرفض الحوار لأنه يكرس الطائفية في تقديره.^(١)

ويرى الأقباط أن التيار الإسلامي الذي كانوا طرفاً في حوار معه لا يوجد داخله التنوع الذي كانوا يفترضونه. وخلال الفترة الماضية كان الإخوان يجرون حوارات متوازية مع عناصر قبطية تحت لافتة تهدئة الهواجس القبطية وكانوا يسعون إلى استيعاب الأقباط والكنيسة وتوظيفهم في خدمة المشروع الإسلامي وتهدئة مخاوفهم. ولكن الأقباط المشاركين في الحوار يشعرون بأنهم تحولوا إلى إحدى الأوراق الرئيسية في الصراع بين الدولة والإخوان المسلمين.^(٢)

وأظهرت دراسة أجريت عن النشاط السياسي القبطي في الخارج أربعة تيارات: ليبراليين وبراجماتيين ومحافظين وراдикаليين. أما الليبراليون فيشككون في نوايا الإخوان تجاههم. وأما التيارات الأخرى فيتراوح اعتقادها ما بين التآمر السياسي للإخوان على الأقباط وتورط الإخوان في مجازر وعمليات إرهابية ضد الأقباط. ولأقباط الداخل آراء متعددة ومختلفة أيضاً، لكن الشك يشوبها كذلك. وربما تلخص موقف الكنيسة من الإخوان كلمات الأنبا بيشوي التالية: «نحبهم لأن السيد المسيح أمرنا أن نحب كل الناس... وأنا أول من سيفرح لو آمن الإخوان المسلمون بحقوق الإنسان!»^(٣)

وقد طالبت الكنيسة الأرثوذكسية القبطية بتطبيق «عقوبة الردّة» على المسيحي الذي يعتنق الإسلام. وجاء ذلك رداً على فتوى صدرت من الأزهر قبل ذلك تطلب معاقبة المرتدين عن الإسلام. وقال المتحدث باسم الكنيسة الأنبا مرقس: «نحن نرفض هذه الفتوى لأننا لا نحكم بالشريعة الإسلامية، ولكننا إزاء قوانين وضعية». وأضاف: «إذا كنا نتحدث عن عقوبة للمرتد عن دينه فيجب أن تنفذ أيضاً فيمن يخرج عن المسيحية إلى الإسلام، وليس فيمن يخرج عن الإسلام إلى المسيحية فقط».^(٤)

١- فوزي، سامح، أزمة التيارات الإسلامية في مصر وحوارها مع الأقباط، الحياة، ٢٧/٦/٢٠٠٦.

٢- الحوار بين الأقباط والإخوان (الحلقة الأخيرة)، السياسة، ٢٠/١/٢٠٠٦.

٣- فوزي، سامح، أزمة التيارات الإسلامية في مصر وحوارها مع الأقباط، الحياة، ٢٧/٦/٢٠٠٦.

٤- موقع مفكرة الإسلام. <http://www.islammemo.cc>

موقف الكنيسة القبطية من قانون الردّة

جاء في مذكرة قدمتها الكنيسة القبطية للحكومة سنة ١٩٨٠ إثر مناقشة تشريع كان يقضي بتطبيق حد الردّة على من يخرج عن الإسلام ما يلي: «... إننا أمام ضمائرنا لن نستطيع أن نقبل مشروع هذا القانون - قانون الردّة - ولن نخضع له إذا نُفذ، وبحكم ضمائرنا سنسعى وراء كل مسيحي ترك مسيحيته لكي نردّه إليها مهما حكمت مواد هذا القانون بالتحريض على القتل، ونحن مستعدون أن ندخل في عصر استشهاد جديد من أجل ديننا والثبات فيه، ولن يلومنا أحد؛ لأنّ هذا هو عملنا كرعاة وآباء، بل تلومنا ضمائرنا إن تركنا إنساناً يرتد عن مسيحيته دون أن نحاول إرجاعه».

وقد قام محامي الدولة ضد البابا شنودة بالرد على دعواه التي أقامها قبل ثلاثين عاماً للظن في قرار السادات بعزله، واتهمه في تلك الدعوى بعدة نقاط، أبرزها: «محاولة فرض استقلال الكنيسة عن الدولة ومؤسساتها الدستورية، والسعي نحو إضفاء الصفة السياسية على منصب البطريرك، ومحاولة تحدي القوانين القائمة في مجال بناء الكنائس، وإقامة الكليات الإكليريكية، وتوسيع الأديرة، واستثمار الخلافات الفردية والحوادث العادية لتصوير الموقف على أنه صراع طائفي، والمطالبة ببعض المطالب الطائفية، وإعلان الصوم للضغط على المسؤولين، واستغلال قنوات الاتصال بين الكنيسة وتجمعات الأقباط في الخارج كقوة ضاغطة على الرأي العام العالمي؛ لتحقيق المطالب المذكورة، وانتهاج أساليب الإثارة فيما أصدره من أوامر للكهنة من تأدية الصلاة بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة، وافتراش الأرض بأجسادهم عند التعرّض لهم...».

وقد أفتى كاهن بالكنيسة الأرثوذكسية في مصر بإهدار دم المتحولين إلى الإسلام، في ما يعطي تفسيراً لتزايد الحوادث والاعتداءات على مسيحيين اعتنقوا الإسلام من أقرباء لهم، وكان منها إطلاق شاب مسيحي النار على شقيقه في أبو قرصاص بالمنية على خلفية اعتناقه الإسلام. ويعتبر القمص مرقص عزيز - كاهن الكنيسة المعلقة سابقاً - والذي يخدم حالياً في إحدى الكنائس بالولايات المتحدة، أن الخروج عن المسيحية «خيانة عظيمة» تستوجب القتل، وفق ما نقلت صحيفة «المصريون» الإلكترونية عن تسجيل متداول على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك». على الرغم من أن قيادات كنسية نفت من الأصل وجود عقوبة الردّة في نصوص الديانة المسيحية، وذلك في تعقيبها على الشكوك التي أثّرت حول وقوفها وراء عمليات الاعتداء ضد المتحولين إلى الإسلام، والتي تصل في بعض الأحيان إلى القتل، كما حصل في العديد من الحالات خلال الآونة الأخيرة.

إلا أن باحثين في الملف الديني أكدوا أن هناك نصوصاً دينية ملتبسة قد تكون ذريعة لبعض الآراء المتطرفة داخل الكنيسة لتبرير قتل المتحولين إلى الإسلام، ومن ذلك ما ورد في سفر الخروج – النسخة الشعبية – « كل من ذبح لآلهة إلا الرب، فقتله حلال »، وفي طبعة البروتستانت ورد النص التالي « من يقرب للآلهة غير الرب وحده يبد ». (١)

الأقباط والقومية العربية

صرّح الأنبا شنودة: «العروبة تعني الوطن الكبير الذي نعيش فيه وتعتبر مصر واحداً من اعضاء هذا الوطن الكبير، نحن نحب أن يكون هذا الوطن قوياً صلباً معتمداً على ذاته غير أن المشكلة تكمن في انقسام العرب، وحين يتحدون يصبحوا قوة يحسب لها الحساب.»^(١)

موقف الأقباط من القضية الفلسطينية

أعلن الأنبا شنودة الثالث في حوار معه: «نرفض الذهاب إلى القدس وهي تحت الاحتلال الإسرائيلي، ونرفض التطبيع في ظل الاحتلال، لأن التطبيع يعني أن تصير الأمور طبيعية، فكيف نقبل بذلك والاحتلال ليس أمراً طبيعياً؟

التطبيع الحقيقي هو زوال الاحتلال، هذا ما نؤمن به، أي استرجاع كل الأراضي العربية وعودتها إلى أصحابها، ووجود دولة فلسطينية مستقلة حرة ذات سيادة، وتحرير جنوب لبنان والجولان، هذا ما نسعى إليه.»^(٢)

وفي تصريح آخر يقول الأنبا شنودة الثالث: «كلنا ندعم قضية فلسطين عاطفياً لكن العاطفة لا تكفي.. لتقدم لهم المعونة المادية مع المعونة السياسية، كل المعونات السياسية لا تكفي لمواجهة أعداء فلسطين، لا يجب الاكتفاء بالتصاريح السياسية.»^(٣)

١- الكفاح العربي، ٢/١٠/٩٩.

٢- جريدة المستقبل، ٨/٥/٢٠٠١.

٣- جريدة المستقبل، ١٨/١٠/٢٠٠٣.

مواقف حول مقولة اضطهاد الأقباط:

في مقابلة مع شيخ الأزهر محمد سيّد طنطاوي قال رداً على سؤال عن مقولة اضطهاد الأقباط في مصر: «أقول إن الاضطهاد غير موجود في جميع الأديان السماوية بصفة عامة والدين الإسلامي بصفة خاصة، والاضطهاد كلمة قبيحة لا وجود لها في مصر. وإن كل من يحمل الجنسية المصرية يتساوى في الحقوق والواجبات ولا فرق بين مسلم ومسيحي». ونفى طنطاوي بشدة صحة ما تردد عن وجود اضطهاد ديني في مصر.^(١)

وقال شيخ الأزهر الشيخ أحمد الطيّب في لقاء مع مسؤول العلاقات الخارجية في الكنيسة الأرثوذكسية بموسكو: «الأقباط في مصر يعيشون منذ أكثر من ١٤ قرناً بأمان ولا داعي للقلق المفتعل، فتاريخنا في الشرق لم يشهد حروباً دينية بين مختلف الطوائف عكس ما جرى في أوروبا». وشدد شيخ الأزهر على «أن ما يثار عن وجود اضطهاد للأقباط في مصر لا وجود له إلا في بعض العقول المريضة المأجورة التي لا تريد الخير لمصر. وخير دليل على سلامة ووحدة الشعب المصري ما حدث اثناء ثورة ٢٥ يناير حيث كانت الكنائس في العراق ولم تمسّ بسوء، ولو كان من أخلاق المسلمين وعاداتهم ضرب الأقباط لكان قد قضى على كل الكنائس المصرية.»^(٢)

وقال د. زغلول النجار في مقابلة لـ (العربية.نت): «لا توجد حقيقة واقعية تؤكد وجود اضطهاد من أي نوع للمسيحيين في مصر. هذه مجرد ادعاءات باطلة فالأقباط يمثلون ٥٪ من مجموع الشعب المصري ومع ذلك يمتلكون ٨٥٪ من أكبر التوكيلات التجارية في مصر، وساعدهم الاستعمار البريطاني في امتلاك ٣٥٪ من ثروة مصر وبذلك تم تمكينهم من الاقتصاد. فأين الاضطهاد إذاً.» وتابع: «أنا هنا اقرر واقعا، فحرية الاقتصاد والعمل مكفولة للجميع، لكننا لا نريد لأحد أن يزايد ويدّعي مزاعم عن حدوث اضطهاد من أي نوع».

ويرى الباحث سامح فوزي: «أن مشكلة الأقباط الحقيقية اجتماعية، وأهمّها انغلاقهم وتقوقعهم حول أنفسهم». ويروجّ أقباط مصر في الداخل والخارج لمزاعم وافتراءات حول تعرّضهم لعمليات اضطهاد وتضييق عليهم من قبل السلطات المصرية، في حين يؤكد المراقبون للشأن المصري أن الأقباط الذين دأبوا على الاستقواء بالخارج يتمتعون بحقوق ربما لا يتمتع بها بعض المسلمين داخل البلد ذي الغالبية الساحقة من المسلمين. ولفت فوزي، حسبما أوردت صحيفة «المصري اليوم»، إلى أن هذا الأسلوب أظهر الأقباط على أنهم «جالية»،

١- مقابلة مع سيد طنطاوي - الرأي العام - ٩٨/١٢/٢٠

٢- موقع مفكرة الاسلام - ١٣ يونيو ٢٠١١ - <http://www.islammemo.cc/akhbar>

وذلك لعدم وجود دور لهم في الحياة السياسية، محذراً من الاستمرار في هذا الأسلوب. ورأى الباحث أن «الأقباط هم من يضطهدون أنفسهم، نتيجة انغلاقهم وهذا ما جعلهم فريسة للآخرين».

ويشير عدد من المفكرين والساسة إلى تأجيج القيادة المسيحية في مصر بزعامة «شنودة الثالث» لأحداث الفتنة الطائفية في مصر وتهييج أيّ احتقان أو مشاكل مع المسلمين. ويتحدثون في هذا الصدد عن عمليات استقواء الداخل المسيحي في مصر بالخارج خاصة الولايات المتحدة ومحاولة تدويل الأزمات التي تنشأ بين المسلمين والمسيحيين في مصر.

وفي حديث لـ «الشرق الأوسط» في ٢٧ تموز / يوليو ٢٠٠٩، اعتبر البابا شنودة الثالث بابا الأقباط الأرثوذكس في مصر أنه لا يوجد حل عام لكل المشكلات الطائفية التي تظهر بين الحين والآخر في مصر، قائلاً: «كل مشكلة يجب أن تحلّ في إطارها والمناخ الذي نشأت فيه، وتعامل الجهات المختلفة معها». وأضاف: «في المشكلات الطائفية لا نرى دوراً سوى لرجال الأمن، وسط غياب تام لأعضاء البرلمان والمجالس المحلية. وبعد أن يتدخل رجال الأمن تتدخل المؤسسات الدينية لكي تؤيد الحل الأمني، وبعد ذلك نهجم رجال الدين ونتهمهم بالعمل في السياسة». ورفض وصف تلك المشكلات بأنها أحداث فردية، وقال: «الأحداث الفردية إذا تكررت لا تصبح فردية»، معتبراً أن الحياد في التعاطي مع تلك المشكلات ليس موجوداً في كل الحالات، إلا أنه رفض اتهام جهة بعينها بعدم الحياد. ورأى أن العلاقة بين المسلمين والأقباط في مجملها ليست طيبة، موضحاً أن «شيخ الأزهر رجل طيب وسمح وتجمعي به علاقة طيبة، وكثيراً ما نلتقي في مناسبات مختلفة، ولكن ليس بالضرورة أن تكون هذه العلاقة الطيبة بين المسلمين والأقباط». وقال: «قد تكون هناك علاقات صداقة وعلاقات طيبة بين مسلمين وأقباط، ولكن حين تأتي ساعة الاختيار في الانتخابات لن يختار المسلم القبطي مرشحاً».

حادثة تفجير كنيسة الإسكندرية (كانون الثاني / يناير ٢٠١١)

في ليلة رأس السنة تعرّضت كنيسة قبطية في الإسكندرية لتفجير دام أودى بحياة ما يزيد عن العشرين شخصاً. بعد حادثة التفجير ضد كنيسة القديسين، جاء النقد الأقوى تجاه الدولة من الأقباط. فالاحتقان المتنامي لدى الأقباط في البلد تصاعد عبر السنوات وبلغ ذروته مع هذه الجريمة الإرهابية. وقامت مظاهرات قبطية نددت بالدولة في الأيام اللاحقة للحادثة. وقد دعا محامي الكنيسة القبطية الحكومة المصرية إلى إقرار القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية للأقباط وحرية بناء دور العبادة. وقد تعاطف المسلمون مع الأقباط وتصاعدت النقمة ضد النظام الحاكم من الجميع مسلمين وأقباطاً. وقد تبين لاحقاً أن التفجير كان من تدبير وزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة للتغطية على عمليات التزوير في الانتخابات بإشعال فتنة طائفية يتم فيها اتهام من يعتبرهم النظام المصري خصوماً سياسيين. وقد قام المحامي ممدوح رمزي باتهام حبيب العادلي وزير الداخلية المصري الأسبق بأنه يقف خلف حادثة تفجير الكنيسة مطلع العام ٢٠١١. (٣)

٣- بشارة، عزمي. هل يصح الحديث عن ملف قبطي في مصر - ٢٠١١/٥/١٣.

موقف المسيحيين الأقباط والأنبا شنودة من الثورة المصرية:

موقف الكنيسة القبطية من ثورة ٢٥ يناير

أصدرت الكنيسة القبطية عقب ثورة مصر- في ١٥ شباط / فبراير ٢٠١١ - بعد اجتماع البابا شنودة الثالث بلجنة مصغرة من أعضاء المجمع المقدس بياناً أوضحت فيه موقفها من ثورة ٢٥ يناير والنظام المصري جاء فيه: «الكنيسة القبطية تحيي شباب مصر النزيه، شباب ٢٥ يناير، الذي قاد مصر في ثورة قوية بيضاء، وبذل في سبيل ذلك دماء غالية، دماء شهداء الوطن الذين مجّدتهم مصر قيادة وجيشاً، بل مجّدهم الشعب كله ونحن نعزي أهلهم وأفراد أسرته». وأضاف البيان أن «الكنيسة القبطية تحيي جيش مصر الباسل، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فيما أصدره من بيانات، من أجل الحفاظ على مصر في الداخل والخارج. ونؤيد موقفه في حل مجلس الشعب والشورى، وفي دعوته لإقرار الأمن. ونؤيد مصر كلها في محاربة الفقر والفساد والبطالة، ومقاومة الفوضى والتخريب، وفي إرساء الأمن والأمان ومبادئ العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية، وفي الاقتصاص من المفسدين والخارجين على القانون».

موقف الكنائس المسيحية في مصر من ثورة ٢٥ يناير

أصدر رؤساء وممثلو الكنائس المسيحية في مصر، بعد اجتماع حضره البابا شنودة الثالث، بياناً أعلنوا فيه تأييدهم للثورة في مصر وحثوا أبناء شعب مصر على المشاركة في الحياة السياسية، وجاء فيه: «اتفق الجميع على تأكيد تأييدنا لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي بدأت صفحة جديدة في تاريخ مصر ومساندة جيشنا الباسل. . ومؤيدين الدعوة إلى دولة مدنية ديمقراطية. ونحث أبناء شعب مصر العظيم ان يقوموا بواجبهم الوطني من خلال مشاركتهم الايجابية الفعّالة في الحياة السياسية، ومساهمتهم في بناء مصر المستقبل التي تضمّ جميع أبناء هذا الوطن العزيز. .»

مشاركة الأقباط في الثورة

وكان كثير من الأقباط في ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ وردد الأقباط إلى جانب المسلمين هتافات تؤكد على وحدة المصريين، كما ردد بعض المسلمين الصلوات المسيحية مع الأقباط. أما البابا شنودة لقد دعا إلى «فض الاعتصامات وسماع صوت العقل» وقال إنه أجرى اتصالاً هاتفياً بمبارك أكد خلاله تأييده الكامل له معتبراً «أن بضعة آلاف من المعارضين لا يمثلون شيئاً في مقابل الملايين المؤيدة لمبارك»، في وقت أصدر كهنة و مثقفون وعلمانيون أقباط بياناً أعربوا فيه عن تأييدهم «ثورة الشباب» واستمرار اعتصامهم في ميدان التحرير.^(١)

وجاء في مقال نشر على موقع الأقباط المسلمين عن موقف الأنبا شنودة من الثورة المصرية مايلي: «إن الأنبا شنودة أصيب بصدمة كبيرة لحظة سماعه نبأ تنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة، حتى أنه انخرط في نوبة بكاء حزناً على رحيل الرئيس الذي كان له الفضل في إعادته إلى الكرسي البابوي بعد وصوله إلى الحكم وحافظ على علاقة قوية معه على مدار ٣٠ عاماً هي الفترة التي أمضاها بمنصبه. وإن مصادر كنسية أكدت أن البابا شنودة كان يتعرض لضغوط شديدة في الوقت الذي كان يصلّي فيه من أجل مصر، وقالت: إن شنودة حينما تنحى الرئيس مبارك كان يتحدث مع أساقفته حول تخوفه من المجهول الذي سيمسك بزمام الرئاسة والسلطة، معبراً عن صدمته الشديدة من قرار تنحي مبارك الذي كان يراه المناسب في هذه المرحلة.»

وقال المفكر كمال غبريال إن الأقباط شاركوا في المظاهرات رغم تحذيرات الكنيسة ولكن صمتهم وعدم مشاركتهم في المطالب الشعبية قبل هذه الثورة كان مبرّهم من أجل خضوعهم لأن الكنيسة لا تؤيد المظاهرات ضد النظام. ولكن الذين مازال في دمائهم بقية من كرامة وعزة شاركوا في المظاهرات. وقال إن كلام شنودة لا معنى ولا قيمة له فأنا شاركت في المظاهرات وشاهدت بنفسني الأقباط الذين خرجوا للمشاركة وهم يلوحون بالإعلام المصرية، فالعصاة التي تحكمننا منهم من كان يرتدي الكاب العسكري ومنهم من كان يرتدي عمامة الشيخ وعمامة القسيس ولكن الشباب المصريين الواعين خلقوا واقعاً جديداً، فمصر قبل ٢٥ يناير ليست هي مصر بعد ٢٥ يناير.

وقال المفكر المعروف بولس رمزي إن البابا شنودة شعر بالندم على مطالبة النصارى بعدم المشاركة في المظاهرات الأخيرة. وأكد أن شنودة يخشى علي المكتسبات التي حصل عليها

١- جريدة السفير، العدد ١١٨٠٨، ٢٠١١/٢/٧

في ظل نظام مبارك . وأشار إلى أن البابا شنودة نفى عن النصارى وسلب منهم شرف المشاركة في المظاهرات، وهو ما لن يسكت عليه الأقباط في المرحلة القادمة وسيطالبون البابا بعدم التدخل في الشؤون السياسية وترك الأقباط يمارسون السياسة من خلال المنابر السياسية في الدولة سواء كانت هذه المنابر أحزاباً أو منظمات المجتمع المدني . كما أن الكنيسة أمرت النصارى بعدم المشاركة في المظاهرات التي خرجت تندد بالنظام وكان لهذا القرار بعد سياسي ولكن واجهه كثير من الأقباط بالاعتراض، وهؤلاء المعتضون شاركوا بالفعل في المظاهرات.^(٢)

٢- الكنيسة المصرية بعد ثورة يناير ، ٢٤ / ٢ / ٢٠١١ ، موقع الاقباط المسلمون :

مطالب الأقباط في مصر:

جاء في موسوعة تاريخ أقباط مصر^(١) أن هؤلاء يطالبون بالآتي :

- إلغاء قرارات الخط الهمايوني العتيق والشروط العشرة وكل ما يعيق بناء كنائس في مصر والذي يعود إلى القرن التاسع عشر.

- المساواة في بث البرامج الدينية الخاصة بهم من خلال وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة .

- استعادة أراضي الأوقاف المسيحية والتي كان العائد من أرباحها يستخدم لإعانة الفقراء من الأقباط . إن وزارة الأوقاف تضع يدها على هذه الأوقاف المسيحية بالرغم من صدور حكم قضائي بإعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين وهم الأقباط .

- وضع نهاية لعمليات اختطاف و اغتصاب الفتيات المسيحيات من قبل متطرفين مسلمين وذلك لإجبارهن على التحول إلى الإسلام .

- حرية العقيدة لكل المواطنين المصريين ويتضمن ذلك حرية تغيير الديانة .

- رفع خانة الديانة من البطاقات الشخصية .

- مراجعة المناهج الدراسية والتأكد من خلوها من الإساءة إلى المسيحية والمسيحيين بل وحث الطلاب على قبول واحترام الآخر .

- يطالب الأقباط وسائل الإعلام الحكومية بالكف عن توجيه حملات الكراهية ضد المسيحيين وتكفيرهم .

- يطالب الأقباط بإنهاء التمييز ضدهم في التعيين في الوظائف .

- يطالب الأقباط بإنهاء التمييز ضد الطلبة المسيحيين في القبول في المدارس التي تتحكم بها الدولة .

- يطالب الأقباط الحكومة المصرية بالجدية في القبض على قتلة الأقباط وبالخزم في توقيع أقصى العقوبة القانونية عليهم، ودفع التعويضات المناسبة لضحايا هذه الجرائم .

- يطالب الأقباط بتفعيل وسيلة لخلق تمثيل مناسب لهم في البرلمان المصري .

١- أنداروس، عزت، موسوعة تاريخ اقباط مصر، الجزء الثاني، www.coptichistory.com

- يطالب الأقباط بمعاملتهم باحترام والحفاظ على كرامتهم داخل أقسام الشرطة .
- يطالب الأقباط بوضع نهاية للتمييز الديني ضدهم في نظام التعليم المصري .
- يطالب الأقباط بتدريس تاريخهم ولغتهم وثقافتهم في المدارس والكليات المصرية .

ملحق رقم (١) : بيان الكنيسة القبطية

Coptic Orthodox Patriarchate
FROM H.H. POPE SHENOUDA III
Deir Anba Ruciss, Ramses Avenue, ABBASSIYA,
CAIRO 11381, EGYPT.
CABLE - EL ANBA RUEISS, CAIRO.



بيان

اجتمع صباح الثلاثاء ١٥ فبراير ٢٠١١ قداسة البابا شنودة الثالث بـلجنة مُصغرة من أعضاء اجمع المقدس وأصدرت البيان التالي:

" الكنيسة القبطية تحيي شباب مصر النزيه، شباب ٢٥ يناير، الذي قاد مصر في ثورة قويت بيضاء. وبذل في سبيل ذلك دماءً غالية دماء شهداء الوطن الذين مجدتهم مصر قيادة وجيشاً، بل مجدهم الشعب كله ونحن نعزي أهلهم وأفراد أسراتهم.

والكنيسة القبطية تحيي جيش مصر الباسل، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فيما أصدره من بيانات، من أجل الحفاظ على مصر في الداخل والخارج. وتؤيد موقفه في حل مجلسي الشعب والشورى، وفي دعوته لإقرار الأمن.

ونحن نؤمن بأن تكون مصر دولة ديمقراطية مدنية، تختار أعضاء برلمانها بانتخابات حرة نزيهة، وتمثل فيها جميع فئات الشعب.

وتؤيد مصر كلها في محاربة الفقر والفساد والبطالة، ومقاومة العنصرية والتخريب، وفي إرساء الأمن والأمان ومبادئ العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية. وفي الإقتصاص من المفسدين والخارجين على القانون.

والكنيسة القبطية تصلي من أجل مصر العظيمة ذات التاريخ المجيد والحضارة العريقة، ونرجو أن يحفظها الرب سالمته وينشر فيها الهدوء والاستقرار والأمن والرخاء " .

(البابا شنودة الثالث)

بابا الإسكندرية وبطربرك للكرزة المرتسية
ورئيس اجمع القديس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية



ملحق رقم (٢) : بيان الكنائس المسيحية في مصر



ملحق رقم (٣) :

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن بناء الكنائس في مصر :
رئيس الجمهورية
- بعد الاطلاع على الدستور
- وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء
- وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
- وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ بتفويض المحافظين فى بعض الاختصاصات
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ بشأن إجراءات تدعيم وترميم دور العبادة . قرر :

المادة الأولى : يفوض المحافظون .. كل فى دائرة اختصاصه – فى الترخيص للطوائف الدينية المسيحية بهدم كنيسة، وإقامة كنيسة محلها فى ذات موقعها، وبإقامة بناء أو إجراء تعديلات أو توسعات فى كنيسة قائمة، ويجب البت فى طلب الترخيص – بعد أخذ رأي الجهات

المعنية – خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه مشفوعاً بالأوراق اللازمة، ولا يجوز رفض الطلب إلا بقرار مسبب .

المادة الثانية: يكون ترميم أو تدعيم منشآت كنيسة قائمة بموجب إخطار كتابي من مسئولى الكنيسة إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فى كل محافظة

المادة الثالثة: يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه .

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره .

المراجع والمصادر:

- إبراهيم، سعد الدين، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٤ .
- بغدادى، عبد السلام ابراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠ .
- الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية: الجزء الثامن عشر لوكسمبورغ - مصر، بيروت، الشركة العالمية للموسوعات، ٢٠٠٤ .
- يوسف، ابوسيف، الأقباط والقومية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧ .
- المسيحيون العرب: الدور والحضور، مجلة معلومات، ع ٤٥ (آب، ٢٠٠٧) .
- بشارة، عزمي، هل يصح الحديث عن ملف قبطني في مصر؟، نقلا عن الإنترنت للمركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بتاريخ ١٣/٥/٢٠١١ .
- الخميسي، أحمد، وحش الطائفية في مصر، الآداب، ٣-٤-٢٠٠٧ .
- أقباط مصر: مطالب محقة وأساليب مقلقة، جريدة السفير، ٣٠/٨/٢٠٠٧ .
- الحوار بين الأقباط والإخوان (١). السياسة، ١٩/١/٢٠٠٦ .
- الحوار بين الأقباط والإخوان (الحلقة الاخيرة). السياسة، ٢٠/١/٢٠٠٦ .
- هيكل، محمد حسنين. عن المسلمين والأقباط في مصر، وجهات نظر (ع ١٣٣، فبراير ٢٠١٠) فوزي، سامح. ازمة التيارات الإسلامية في مصر وحوارها مع الأقباط، الحياة، ٢٧-٦-٢٠٠٧ .
- بابا العرب البابا شنودة، الكفاح العربي، ٢-١٠-٩٩ .
- نزف فلسطين لا توقفه عبارات المواساة والعطف، البابا شنودة لـ المستقبل: على المسيحيين والمسلمين العرب أن يعملوا معاً بلا تمايز، المستقبل، ١٨/١٠/٢٠٠٣ .
- بابا الأقباط الأنبا شنودة في بيروت يتحدث إلى المستقبل: لا نختلف إلا مع المتطرفين ولا خلاف مع المعتدلين في الرأي، المستقبل، ٨/٥/٢٠٠٠ .
- البابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقسية المصرية، المشاهد السياسي، ٢٦-٣-٢٠٠٠ .

البابا شنودة للمصوّر: مقاومة الفلسطينيين للاحتلال مشروعة وليست ارهابا. المصور،
٢٠٠١/١٠/٥.

مقابلة مع البابا شنودة، جريدة الشرق الأوسط، ٢٧/٧/٢٠٠٩.

أندراوس، عزت، موسوعة تاريخ أقباط مصر (٣ أجزاء) - تاريخ الزيارة ١٢/١٠/٢٠١١ - متاح
في:

<http://www.coptichistory.org>

الإسلاميون يسيطرون على المشهد السياسي المصري، الشراع، العدد ١٤٩٠-٢٥/٤/٢٠١١.
عاشور، عمر، مصر والاخوان المسلمون والسلفيون والاستبداديون، نشرة الإصلاح العربي،
٢٠١١/١/١٢.

مقابلة مع عبد المنعم الشحات، جريدة الشرق الأوسط، ١٨/٠٤/٢٠١١.

مقابلة مع طارق الزمر، الرأي، العدد ١١٥٩٥، ٣١/٣/٢٠١١.

مقابلة مع محمد بديع، جريدة الاهرام، العدد ٤٥٣٩٢، ١٨/٣/٢٠١١.

ثورة مصر في الميدان، جريدة السفير، العدد ١١٨٠٨، ٧/٢/٢٠١١.

موقع مفكرة الإسلام، الموقع: <http://www.islammemo.cc>

البيانات نقلاً عن موقع: www.lacopts.org/node/٤١٢١